الأنباء
الاحد 2 مارس 2014

حملة عنيفة على سليمان من إعلام الثامن من آذار تصفه بمهووس القصر الساعي للتمديد

الغارات السورية على عرسال تحرج باسيل واقتراحه لحكومة دون بيان وزاري يثير مخاوف 8 آذار

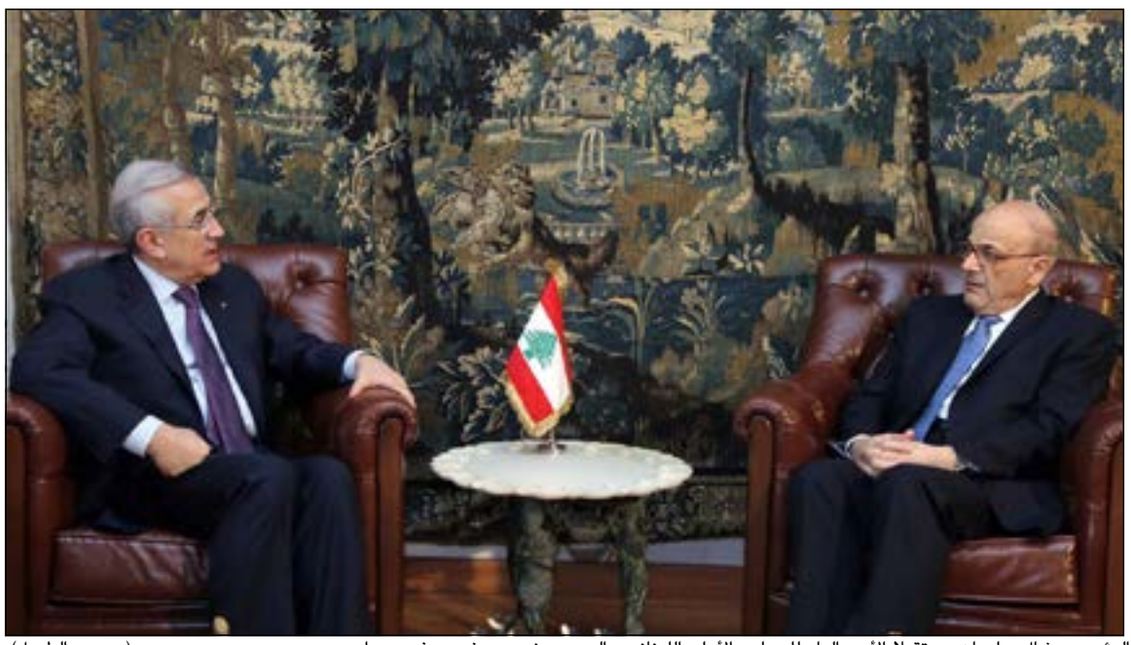

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني ـ السوري نصري خوري في بعبدا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

في خضم تعثر التفاهم على بيان وزاري جامع للقواسم الوطنية بالحد الادنى دخلت الغارات الجوية الاسرائيلية على سورية على لبنان خط التأزيم، ومعها وقعت الدولة اللبنانية في مأزق جديد. فقد تقدم وزير الخارجية جبران باسيل بشكوى ضد الاعتداء الاسرائيلي الجوي على الارض اللبنانية في النبي شيث مستهدفا قاعدة لحزب الله، وما لبثت الطائرات السورية ان اغارت الغارات الجوية على جرود بلدة عرسال حيث بات المسؤول الذي يطرح نفسه على وزير الخارجية الجديد، هل يبلغ الامم المتحدة بالغارات السورية؟ ام يتجاهل الأمر، باعتبار انه لم يتلق تقارير عسكرية رسمية حول حصول الغارة؟

بعض المغالين يستبعدون ان يسمعوا من باسيل ما كانوا يسمعونه من سلفه عدنان منصور، الذي كان يعتبر النيران السورية «صديقة»... وذلك لتمييز باسيل بنفحة استقلالية عن 8 آذار رغم اتفاقية التفاهم بين تياره الوطني الحر وحزب الله، فضلا عن ان الطموحات الرئاسية للعماد ميشال عون تلزمه بمتابعة هذا النهج الوسطي، حتى يقضي الله امرا كان مفعولا.

وتجدر الاشارة الى ان باسيل كان نجم الجولة السابقة للجنة البيان الوزاري باقتراحه المفاجئ صرف النظر عن اعداد بيان وزاري وتقدم الحكومة الى مجلس النواب، طالبة الثقة على اساس الشعار الذي اعتمدته، وهي حكومة المصلحة الوطنية.

هذا الاقتراح لم يحمله فريق 14 آذار على محمل الجد، فيما راح فريق حزب الله وأمل يسبر اغواره، وصولا الى الشك بوجود لعبة ما وراء هذا الطرح المريب.

و«اللعبة» في تقدير هؤلاء تكمن في استحالة تقدم الحكومة اي حكومة للحصول على ثقة مجلس النواب، دون بيان وزاري واضح المعالم والشروط، وفي هذه الحالة حالة تعذر التقدم الى مجلس النواب، بدون بيان وزاري، تصبح الحكومة بحكم المستقيلة، بعد اسبوعين تماما، اي في نهاية مهلة الشهر الدستورية، وهنا تتحول الى حكومة تصريف اعمال، ريثما يصل الرئيس سعد الحريري الى السراي على حصان ابيض.

مصادر لـ «الأنباء»: «حكومة بلا بيان» تعتبر مستقيلة بنهاية الشهر وحزب الله و«أمل» متمسكان بإدراج عبارة «المقاومة»

بالطبع قد لا يكون الوزير باسيل في وارد هذه الامور، لكن هذا الاعتقاد بدأ يتحكم بمجريات تفكير الثامن من آذار.

وكانت الجلسة السابقة للجنة البيان الوزاري ارجئت الى غد الاثنين بعد تعذر التفاهم على موضوع المقاومة.

اجتماع يوم الجمعة شهد عرضين من وزير الخارجية جبران باسيل ومن وزير العمل سجعان قزي.

الوزير الكتائبي الذي اثنى على كلام باسيل، واعتبر اقتراحه فكرة جيدة لكنه اقترح ان يكون هناك بيان وزاري انما من صفحة واحدة، يتضمن مبادئ عامة لا علاقة لها لا بـ 8 آذار ولا بـ 14 منه، بل تتصل بالدولة وحدها.

اقتراح باسيل لم يعجب ممثلي 8 آذار، بل كرر وزير حزب الله محمد فنيش المطالبة بإيراد كلمة «المقاومة» في البيان من دون ارتباط بالدولة، وتضامن معه وزير حركة امل علي حسن خليل.

وزير الاتصالات بطرس حرب اقترح ترحيل البنود الخلافية الى مجلس الوزراء، لكن الرئيس تمام سلام اعترض على ذلك، حيث وجد في هذا الاقتراح انتقاصا من اهلية اللجنة، داعيا اياها الى انجاز مهمتها وقال: صبرت عشرة اشهر حتى تألفت الحكومة، ولكم ان تتحلوا بالصبر.

مصدر وزاري وصف حصيلة الاجتماعات السبعة للجنة، بأنها تعبر بصدق عن مواقف 8 و14 آذار، وعليه لم يطرأ جديد على المواقف المعلنة.

الوزير قزي قال ان ما طرح حتى الآن يشبه وضع طربوش فوق طربوش او ارتداء معطفين في وقت واحد.

وقال: العقدة الأساسية هي في تحديد العلاقة بين الدولة والمقاومة.. إنها مسألة الاعتراف بدور الدولة الاساسي والمرجعي فرئيس الجمهورية تحدث في جامعة الكسليك كرئيس جمهورية وليس كفريق، وهو حين يقول انه يتمسك بدور الدولة، وان الدولة هي المرجعية، يعني ذلك ان يسهل ولا يعرقل.

وإضافة الى المقاومة وعلاقتها بالدولة، تحدث الوزير وائل ابوفاعور عن قضية ثانية، هي قضية «إعلان بعبدا». وكان الرئيس سليمان اعتبر ان الارض والشعب والقيم المشتركة هي الثلاثية الذهبية الدائمة للوطن، وأدعو الجميع الى عدم التشبث بمعادلات خشبية جامدة، تعرقل صدور هذا البيان، وأؤكد لكم ان اعلان بعبدا اصبح من الثوابت.

خطاب سليمان قابله فريق حزب الله بهجوم لاذع فصحيفة «الأخبار» وصفت رئيس الجمهورية بمهووس القصر متهمة اياه بالسعي لتمديد ولايته، وادعت ان سليمان يصرخ في جميع الآذان المحلية والخارجية، وهو محبط ازاء عدم تكريس طلبه، واعتبرت ان ثمة صراخا يصدر عن طفل وليد في اولى لحظات حياته.

اما صحيفة السفير فكتبت «رسالة وداع الى فخامة الرئيس» ضمنتها انتقادات قاسية وغير مسبوقة.

لكن وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس، قال ان خطاب الرئيس سليمان واضح وصريح وإعلان بعبدا أقوى من البيان الوزاري، وقال ان البحث عن شعار لفظي يغطي المأزق والاختلاف لا يحل المشكلة. اما عن بيان بعبدا فقد اظهر للمجتمعين بأن الدولة ليست بحاجة لأن يتعطل العمل الحكومي من أجلها لأن اعلان بعبدا اصبح اعلى من البيان الوزاري.

في غضون ذلك، ترأس الرئيس ميشال سليمان اجتماعا للوزراء الذين سيرافقونه الى باريس الثلاثاء المقبل، وهم: سمير مقبل، جبران باسيل ورشيد درباس.

وتتزامن الزيارة مع ورود اشارات اعلامية من باريس بأن عدم نيل الحكومة الثقة ليس مما يرغب فيه العالم الخارجي، في نظرته الى دور لبنان في المؤتمر.

أخبار وأسرار لبنانية

● **الغرب سيتدخل لمنع الفراغ الرئاسي**: ينقل عن سفراء غربيين قولهم إنه إذا لم يحزم اللبنانيون أمرهم ويتوافقوا لمنع الفراغ وتحصين لبنان عبر انتظام عمل مؤسساته الدستورية، فإن الغرب سيتدخل من موقع الحرص على الاستقرار وممارسة «الضغط الإيجابي» لإنجاز الاستحقاق الرئاسي، كما ضغط إيجابا لإنجاز الاستحقاق الحكومي «الذي كان في مرحلته الثانية صناعة لبنانية ـ لبنانية بنسبة كبيرة».

في رأي الديبلوماسيين الغربيين أنه من المبكر تحديد بوصلة الاستحقاق الرئاسي، مع تأكيدهم على أن المقاربة التي انطبقت على الملف الحكومي ستتكرر، بعدما ثبت أنه ليس صحيحا وجود علاقة عضوية بين الوضع اللبناني ومسار مؤتمر «جنيف 2» لحل الأزمة السورية. فالسلاح مازال يتدفق إلى سورية وكذلك المسلحون، ومخاض «جنيف 2» عسير وصعب، ولو كان الوضع اللبناني مرتبطا بما يجري في جنيف لكانت الأمور إما ذهبت الى التهدئة في سورية، أو لما كانت تشكلت الحكومة في لبنان. والدول الغربية تعتبر أنه إذا استمر «تيار المستقبل» وحزب الله على هذا الحد الأدنى الموجود من التفاهم غير المباشر، يمكن إتمام الاستحقاق الرئاسي، خصوصا أن الرئيس سعد الحريري كرر أكثر من مرة خلال شهر واحد أنه ضد الفراغ وأن الاستحقاق الرئاسي يجب أن يحصل، والسيد حسن نصرالله قال صراحة: فلننته من الحكومة ولننتخب رئيسا للجمهورية.

● **قمة مارونية لتحديد الموقف من انتخاب الرئيس**: توضح مصادر بكركي أن «كلام الرئيس سعد الحريري بعد لقائه البطريرك بشارة الراعي كان حاسما جدا في تحديد أولوية انتخاب رئيس توافقي قوي»، مشددة على أن «الراعي يدعم توافق الجميع على مرشح واحد للرئاسة، فإذا تم ذلك ينتخب رئيسا، وإذا لم يتوافقوا على اسم، فعلى الأقل يطرح اسمين، وينتخب من بينهما واحدا بطريقة ديموقراطية». وحسب المصادر، فإن «الكتلتين الكبريين في مجلس النواب أي «المستقبل» وتكتل «التغيير والإصلاح» أبلغتا إلى البطريرك الراعي أنهما مستعدتان لتأمين النصاب». ولاحظت المصادر أن «موقف «التكتل» تغير عن انتخابات العام 2007 عندما قاطع جلسات انتخاب العماد ميشال سليمان، وحساباته تختلف اليوم عن المرحلة السابقة»، لافتة إلى أن «بكركي تعتبر أن المرحب بمذكرتها هو حكم ملزم القيام بواجباته لانتخاب رئيس». وتكشف المصادر أن «الأقطاب الموارنة سيجتمعون في لقاء قمة في بكركي خلال الأسبوعين المقبلين، وأن بكركي تسعى الى تقريب موعد الاجتماع قدر الإمكان ليخرج بنتيجة، ولتكون له القدرة والوقت الكافيان لمتابعة اجتماعاته قبل موعد 25 آذار، لأنه إذا عقد مع بدء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس فلن يكون له أي تأثير، وهناك تصور معين سيطرحه البطريرك على الزعماء المسيحيين، وستكون المرة الأخيرة التي سيضعهم فيها أمام مسؤولياتهم التاريخية والوطنية».

وقالت مصادر مطلعة إن الوضع الأمني يؤخر عقد لقاء بين زعماء الطائفة المارونية للبحث في موضوع الرئاسة.

● **بري يرمي كرة الرئاسة في الملعب المسيحي**: رمى الرئيس نبيه بري كرة الاستحقاق الرئاسي في الملعب المسيحي داعيا الأقطاب الموارنة الأربعة الرئيس أمين الجميل والعماد ميشال عون والنائب سليمان فرنجية والدكتور سمير جعجع الذين ينادون بانتخاب رئيس ماروني قوي إلى الاتفاق فيما بينهم أولا، و«وبعدها يبنى على الشيء مقتضاه». وكان الرئيس بري فعل الشيء نفسه في موضوع قانون الانتخابات عندما ربط إقرار قانون اللقاء الأرثوذكسي باتفاق القيادات المسيحية عليه واعتماده دون سواه.

● **مواصفات الرئيس القوي**: راجت في الفترة الأخيرة، وفي معرض الاستعدادات للاستحقاق الرئاسي، مقولة الرئيس القوي مع تحديد متفاوت لمواصفاته. فهناك من اعتبر أن الرئيس القوي هو الذي لديه تمثيل شعبي وحيثية شعبية وسياسية ونيابية، وهناك من اعتبر أن الرئيس يكون قويا بشخصه وأدائه وقدرته على محاورة كل الفرقاء، وآخرون اعتبروا أنه يكون قويا بدوره وقدرته على إدارة الأزمات والتوازنات وأن يكون جسرا ووسيطا. وأيضا هناك من يرى قوة الرئيس في صلاحياته التي يجب أن يعاد النظر فيها.

● **وجود محدود للسنيورة في الساحة السياسية**: توقفت مصادر عند قلة الحركة والكلام لدى الرئيس السنيورة إلا فيما تيسر له من التعليق أو التدخل، كما حصل مؤخرا في تذكيره بالموقف من وجود مقاتلين في سورية والإشارة إلى الربط بين هذا الوجود وتنامي العمليات الإرهابية في لبنان. وفي حين تتحدث مصادر 8 آذار عن علاقة باردة بين السنيورة والحريري، ترفض مصادر قريبة من السنيورة مثل هذا الاستنتاج أو التفسير، مؤكدة أن ما قام به هو الذي أوجد أسس التوافق على الصيغة الحكومية. وترى أن الكلام عن برودة في العلاقة مع الحريري هو في غير محله، وأن الذين يفكرون على هذا الشكل لا يعرفون طبيعة وحجم العلاقة بينهما.

توتر سياسي بين «الجماعة» و«المستقبل»

بيروت ـ محمد حرفوش

تشهد العلاقة بين الجماعة الاسلامية و«تيار المستقبل» حالة من التوتر السياسي، ترافق مع توقف الاجتماعات بين الجانبين على مستوى القيادتين، باستثناء اللقاءات الفردية التي يعقدها نائب الجماعة عماد الحوت والرئيس فؤاد السنيورة بين الحين والآخر.

واللافت على هذا الصعيد. كان حملة الانتقادات التي وجهتها الجماعة الى تيار المستقبل، محملة اياه المسؤولية عن هذا التوتر، نتيجة موقفه المتحمس من الأحداث الأخيرة في مصر، علما أن الرئيسين سعد الحريري وفؤاد السنيورة كانا من طلائع المؤيدين للثورة التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك.

ودفع ذلك العديد من قيادات الجماعة الى المطالبة بإعادة النظر في العلاقة مع الحريري، لاسيما أن الهوة أيضا بين الجماعة الاسلامية و«المستقبل» على خلفية المسار الذي سلكته التسوية الحكومية، حيث رأت مصادر قيادية في الجماعة ان الحريري رفع السقف في هذا الإطار إلى أعلى المستويات، ومن ثم تراجع عند أول محطة تفاوضية وفاجأ من سار خلفه. وبالتالي فهو لم يكن مضطرا للتصعيد ومن ثم التراجع. وأشارت المصادر الى أن الحريري يقوم عبر مواقفه وتصرفاته، بتضييق المساحات المشتركة التي كانت تجمعه مع كثير من المكونات الاسلامية.

أحمد الحريري: 14 آذار معمدة بالمبادئ والدم

بمناسبة الذكرى التاسعة لتأسيسها.. جعجع لتصويب خطوات 14 آذار والعودة لهدفها الأول

بيروت ـ منصور شعبان

تتحضر قوى 14 آذار للاحتفال بذكرى تأسيسها التاسع، وقال الدكتور سمير جعجع بالمناسبة ان 14 آذار تبقى 14 آذار ولكن المهم ان نصوب خطواتها السياسية لتصب تماما في الاهداف التي لم نرسمها نحن بل رسمها المليون لبناني الذي نزلوا الى الساحات في 14 آذار، ومن اهم هذه الاهداف قيام دولة في لبنان، ولا يمكن تصور قيام دولة في لبنان مادامت هناك دويلات على قياسها تتحرك شمالا ويمينا، وتصادر القرار الاستراتيجي وتتصرف بجذور لبنان وتعرض شعبه لكل انواع المخاطر.

وتسلم جعجع من الامانة العامة لـ 14 آذار تقريرها السنوي ورحب باختيارها معراب لمناقشة هذا التقرير على مدى ثلاث ساعات.

من جهته، أكد الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري الذي اختتم جولته في أستراليا أمس، على وحدة 14 آذار رغم التباين أحيانا حول ملفات محددة.

وقال: صحيح أن مواقف مختلفة ظهرت في 14 آذار حول المشاركة في الحكومة، لكن هذا التباين يشبه تباينات أخرى حصلت حول قانون الانتخاب وغيره ولم تهتز 14 آذار ولم ينفرط عقدها.

وأضاف: ان تيار المستقبل يمثل القوات اللبنانية في الحكومة، فلهم قراءاتهم ونحترمها ولنا قراءتنا ويحترمونها، و14 آذار معمدة بالدم والمبادئ.

«الإسلامي الأعلى» يدعو للإسراع بالبيان الوزاري ويطالب بسحب مشروع قانون الزواج المدني

بيروت ـ خلدون قواص

دعا المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الحكومة إلى إنجاز بيانها الوزاري تحت سقف الثوابت الوطنية التي أقرها اتفاق الطائف، وشدد على ضرورة الإسراع في الوصول إلى صيغة توافقية للانطلاق بسير العمل الحكومي.

وأكد في بيان له اثر اجتماعه برئاسة مفتي لبنان الشيخ د.محمد رشيد قباني على ضرورة إجراء انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية في موعده حسب الأصول والأطر المرعية الإجراء واحترام المهل الدستورية.

وأعرب المجلس عن قلقه من استمرار مسلسل التفجيرات الانتحارية التي تحصل في العديد من المناطق اللبنانية حاصدة أرواح الأبرياء من كل الطوائف والمذاهب، داعيا القوى الأمنية وعلى رأسها الجيش الذي يشكل صمام الأمان للسلم الأهلي ووحدة لبنان، ويعتبر المجلس أن أي اعتداء على الجيش هو اعتداء على كل اللبنانيين. وطالب وزير العدل اللواء أشرف ريفي بسحب مشروع قانون الزواج المدني الذي تقدم به وزير العدل السابق شكيب قرطباوي إلى مجلس الوزراء لإقراره سيما المادة الثانية منه، التي تلغي أحكام القرار رقم (53) الصادر بتاريخ 1939/3/30.

البيانات الوزارية اللبنانية والكعكة العصرونية

بيروت ـ د.ناصر زيدان

تُشبّه أوساط سياسية متابعة لمتداولات اللجنة المكلفة بإعداد مسودة البيان الوزاري للحكومة السلامية الجديدة ما يجري، بإعداد وجبة رمضانية شهية لمفطرين، وبالتالي فليس للوجبة مكانة استثنائية في يومهم الطويل. وتقول هذه الاوساط: «ان البيانات الوزارية كالكعكة العصرونية» فهي مكملة لوجبات النهار، ولتقطيع الوقت قبل بزوغ فجر اليوم التالي.

منذ 72 عاما من عمر الاستقلال اللبناني، تقدمت الحكومات المتعاقبة بـ 67 بيانا وزاريا قبل أن تنال الثقة من البرلمان، ولم يكن لهذه البيانات المكانة العالية في منع التداعيات التي حصلت، ولا هي التي حددت مسار الانضباط السياسي للوزراء، وغالبا لم تكن هذه البيانات هي المرجع في تحديد موقف لبنان في القضايا المفصلية، بل كانت على الدوام نصوصا لها الطابع الشكلي، وليست مرجعية مستندية ملزمة.

الدستور اللبناني لا يعطي قوة قانونية للبيان الوزاري، سوى انه مدخل أدبي لنيل ثقة البرلمان.

وتقول المادة 64 (بند 2) منه: على الحكومة أن تتقدم ببيانها الوزاري خلال 30 يوما لنيل الثقة، دون أن تشير هذه المادة الى القوة القانونية الملزمة لهذا البيان، ولا دوره في تحديد سياسة الحكومة، لأن المادة 65 (بند 1) من الدستور أعطت مجلس الوزراء مجتمعا صلاحية وضع السياسة العامة للدولة، وهذا يعني أن الدستور أناط بمجلس الوزراء تقرير ما يراه مناسبا من دون أن يتقيد بمحددات لا يلحظها الدستور، أو القوانين.

والبيان الوزاري ليس له قوى دستورية، ولا هو قواعد قانونية، وكانت معظم الحكومات المتعاقبة تتجاهل مندرجاته بعد الحصول على ثقة مجلس النواب.

المراسيم والقرارات ومشاريع القوانين التي تصدر عن مجلس الوزراء ملزمة بالاشارة الى الاسباب الموجبة، والى ماذا تستند من المواد القانونية، ولكنها ليست ملزمة الاشارة الى البيان الوزاري إطلاقا. وعادة كانت القضايا المهمة، والانجازات الكبيرة للحكومات، مستجدة، أو أنها ليست واردة في سياق البيانات الوزارية.

البيانات الوزارية في حكومات الانظمة الديموقراطية تحدد خطط الحكومة في الملفات الاقتصادية والاجتماعية والانمائية، أما دور الدولة وسياستها العامة وتوجهاتها الوطنية والدولية، فهي محددة في مقدمات الدساتير، وفي المواثيق الوطنية، والعقد الاجتماعي بين شرائح الشعب والذي له الصفة التأسيسية.

في لبنان درجت العادة منذ اتفاق الطائف على تضمين البيانات الوزارية عناوين وطنية عامة، غالبا ما كانت تحمل تسويات، أو مراعاة متبادلة بين ممثلي القوى السياسية، أكثر مما تحمل قناعات قاطعة، أو شاملة عند كل الاطراف، بالرغم ان اتفاق الطائف، أو ما يطلق عليها «وثيقة الوفاق الوطني» حددت الخطوط العريضة لهوية الدولة، وتوجهاتها العامة الوطنية والعربية والدولية، بما في ذلك حق مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز العلاقة مع المحيط العربي، والانفتاح على الشرق والغرب على المستوى الدولي.

إعادة طرح البنود الخلافية في البيان الوزاري في كل مرة، تحمل استحضار تعيير سياسي، وشيئا من المزايدات، وتفتيشا عن نقاط الاختلاف الصغيرة، وإعطائها حيزا واسعا يُغطي أحيانا على المشتركات الكبيرة.

الاتفاق السياسي المهم الذي حصل على تأليف حكومة مصلحة وطنية جامعة في هذا التوقيت المفصلي المهم من تاريخ لبنان والمنطقة، يعتبر أكبر من كل التفاصيل الخلافية. واعتقاد البعض أن بضع كلمات في البيان الوزاري يمكن لها أن تغير قناعات القوى السياسية الممثلة بالحكومة، اعتقاد خاطئ. فالاتفاق تجاوز تفاصيل خلافية واسعة. كما أن محاولة أي طرف الحصول على تنازلات سياسية جوهرية من الطرف الآخر، قد لا تكون محاولات موفقة، لأن الاعتبارات التي تحدد المواقف الجوهرية للقوى السياسية ـ لاسيما من مجريات الاحداث في سورية ـ لا تتحرك بمؤشرات لبنانية صرفة، وهي محكومة بالتزامات إقليمية، أو دولية، وبتحالفات خارجية، وقد تساعد هذه الارتباطات الخارجية اللبنانيين على الخروج من محنتهم، اذا ما توافرت ظروف الحوار الدولي والإقليمي لذلك.

المهام الكبيرة التي تنتظر الحكومة السلامية الجديدة لا تحتاج إلى بيان وزاري من الوزن الثقيل، فالمهام الملحة التي لم تعد تحتمل التأجيل معروفة، وهي إطلاق عجلة مؤسسات الدولة المتوقفة من جراء الفراغ الإداري والضياع، في قطاعات الإنتاج والتربية والصحة والطاقة والمياه وفي الصناعة والسياحة والاتصالات، ناهيك عن ضبط الأمن ومكافحة التطرف والإرهاب، ومساعدة الجيش والقوى الأمنية وتغطية إنجازاتهم الجبارة. إضافة الى دور الحكومة الأساسي في توفير الظروف المناسبة لإنجاز الاستحقاقات الدستورية القادمة، وفي المقدمة منها استحقاق انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

التوافق السياسي على تمرير المرحلة بأقل خسائر ممكنة، وإنقاذ الدولة من الضياع والتفتت، عناوين توافقت عليها معظم القوى السياسية اللبنانية التي ستمنح الحكومة الثقة، وهي لن تتوقف عند البيان الوزاري، لأنه استكمال لهذا التوافق، وهو وجبة عصرونية خفيفة بعد غداء دسم.